Yemeni Journal of Agiculture and Veterinary Sciences
ISSN Online: 2789-1593, Print: 2311-7788
YJAVS- yjavs-2024.05.02.04.
DOI: https://doi.org/10.70022/yjavs.v5i2.2243
Available online at: http://journal.tu.edu.ye/index.php/yjavs/index

Original Article

أثر قبول انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية على كفاءة التجارة الخارجية

نبيل سلطان قاسم حيدر
كلية الزراعة والطب البيطري، جامعة ذمار
للمراسلة:nabilsultanw@gmail.com

الملخص

كان هدف انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية هدفاً للحكومات اليمنية المتعاقبة وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف دخلت في مفاوضات طويلة وشاقة وقد اخذت اليمن نحو ثلاث عشر سنة من تاريخ تقديم طلب الانضمام رسمياً وقد استمرت في العمل الشاق والجهد الوطني المتواصل لتحقيق ذلك الهدف، وفي ديسمبر 2013 تم قبول طلب اليمن لتصبح العضو رقم 160 في منظمة التجارة العالمية. هدفت هذه الدراسة الى استكشاف وضع التجارة الخارجية اليمنية من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية لوضع التجارة الخارجية ومعرفة أثر قبول انضمام اليمن للمنظمة من خلال التعرف على اهم مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية ومع التركيز على دراسة تلك المؤشرات خلال فترتي الدراسة والتي قسمت الى ما قبل قبول انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية كفترة أولى وما بعد قبول انضمام اليمن الى المنظمة كفترة ثانية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي والكمي إضافة الى استخدام أساليب بحثية تخدم البحث. واستندت الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة وغيرها والمجمعة من التقارير والاحصائيات الصادرة من الجهات الحكومية. وقد توصلت الدراسة الى أن الفترة الثانية شهدت تناقص في متوسط الصادرات بينما تزايد متوسط الواردات لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري، كما تبين ان متوسط معظم المتغيرات الاقتصادية ومؤشرات الدراسة في الفترة الثانية قد تناقصت باستثناء الواردات والناتج المحلي، كما اتضح ان هناك ارتفاع في درجة التركز للصادرات والواردات في فترتي الدراسة، وتبين ان اليمن لم تستفيد من توفير بعض الفترات الزمنية الانتقالية ولا من أي مميزات كانت ستقدم لليمن في اثناء الفترة الانتقالية والتي أعقبت تاريخ قبول اليمن من الدول الأقل نمواً. توصي الدراسة بضرورة المصالحة الوطنية وانهاء الحرب والعمل على إعادة النظر في السياسات المتبعة في مجال التجارة الخارجية لما يكون في مصلحة اليمن والعمل مع المجتمع الدولي لإزالة الاثار وتحسين الوضع الاقتصادي والتجاري، والعمل مع الجهات الدولية المختصة باعتبار الفترة التي تعرضت لها اليمن من قلاقل وحرب لا تؤثر على المميزات التي كانت اليمن موعودة بها.

الكلمات المفتاحية

اليمن، منظمة التجارة العالمية، التجارة الخارجية

تاريخ الاستلام
23th October, 2024
تاريخ القبول
18th November,2024

المقدمة Introduction

قد يكون انشاء منظمة التجارة العالمية من أكثر المواضيع التي أثارت اهتماماً عالمياً وتم تناولها نقداً وتحليلاً، سلباً وايجاباً، فالبعض اعتبرها فرصة والبعض اعتبرها خطر وآخرين اعتبروها فرصة وخطر في آن واحد. حيث انها فرصة إذا أحسن التعامل معها، وخطر إذا لم يتم التعامل معها والإعداد لها بالشكل المناسب، في حين اعتبرها الكثيرون شراً لابد منه وفي اول يناير1995 أنشأت منظمة التجارة العالمية كأحد النتائج الرئيسية لجولة أوروغواي. وقد شاركت 123 دولة في انشاء منظمة التجارة العالمية (اتفاقية الجات 1994) بديلاً للجات 1947 (عبدربه، وليد،2006). وفي ابريل 1994 كانت اليمن في غاية التعقيد والانشغال بالشأن السياسي الداخلي المتفاقم وهو ما أدى الى اقتتال داخلي عرفت بحرب صيف 1994 ولم تولي الحكومة في ذلك الوقت أي اهتمام بعملية الانضمام للمنظمة العالمية الوليدة وهي منظمة التجارة العالمية وضاعت فرصة انضمام اليمن للمنظمة كدولة اقل نمواً وفقاً للمادة (11,2) وكان البديل الطبيعي هو الانضمام لاحقاً وفقاً للمادة (12) الأكثر مشقة، حيث يتم الانضمام وفقاً لشروط يتم الاتفاق عليها بين الدول الساعية للعضوية وجميع أعضاء المنظمة، ومن وجهة ثانية قامت الحكومة على تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي في اليمن والذي ابتداء في مارس 1995 ونفذت تغييرات جذرية في مسارات السياسات الاقتصادية والتجارية منها بالدرجة الاساس باتجاه عولمة الاقتصاد اليمني، فإنها اتخذت ايضاً،

العديد من الاجراءات والقرارات الهادفة الى انضمام اليمن الى منظمة التجارة العالمية. فقد صدر قرار رئيس الحكومة رقم (239) لعام 1998 بإنشاء اللجنة الوطنية للإعداد والتفاوض مع منظمة التجارة العالمية. وبناءً على طلب الحكومة اليمنية، اقر المجلس العام للمنظمة في 14 ابريل 1999 قبول اليمن عضواً مراقباً، وفي 13 ابريل 2000 قدمت اليمن في جنيف طلب الانضمام الى سكرتارية المنظمة، وقُبل هذا الطلب في 17 يوليو 2000. وفي سبيل تطويع القوانين والقرارات المحلية لتتماشى مع إجراءات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ففي عام 2001 تم اجراء تعديلات دستورية فيما يخص الجانب الاقتصادي. كما صدرت عدة قرارات جمهورية بالقانون متعلقة بتعديلات تخص قوانين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية وقد كان منها اصدار القانون رقم (5) لسنة 2007 بشأن التجارة الداخلية وكذلك القانون رقم (16) لسنة 2007 بشأن التجارة الخارجية (حاميم، 2014).

وفي مجال السياسة النقدية وبعد الشروع بسياسة الإصلاح الاقتصادي قام البنك المركزي اليمني بإلغاء نظام سعر الصرف المتعدد في 1996 واعتمدت اليمن نظام تعويم صرف العملات. كما لم يفرض البنك المركزي اليمني أي قيود على التحويلات للعمليات الجارية، وقام بضمان التحويلات المالية من الأجانب الناتجة عن العمليات الخارجية. كما قامت الحكومة بمراجعة الكثير من القوانين للتأكد من توافقها مع متطلبات منظمة التجارة العالمية. وفي مجال تشجيع المنافسة صدر القانون رقم (19) لسنة 1999 والمتعلق بتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار والغش التجاري. وتم انشاء هيئة حكومية لمكافحة الاحتكار وحماية المنافسة المخلافي (2002). كما قامت الحكومة بإصلاح نظام الجمارك ادارياً وقانونياً، وطبقت النظام الجمركي الآلي وعملت على تسهيل اجراءات الاستيراد والتصدير، اما في جانب الاستثمار، فان قانون الاستثمار اليمني رقم (15) لسنة 2010 وتعديلاته، تضمن مبدأ المعاملة الوطنية، ومبدأ عدم التمييز بين جميع جنسيات المستثمرين واستثماراتهم. وبذلك يكون قانون الاستثمار قد منح المستثمر الاجنبي حقوقاً وضمانات كبيرة (حاميم، 2014).

اما في إطار الخدمات، فقد وضعت الحكومة اليمنية وفق قانون وكالات وفروع الشركات الاجنبية، الباب مُشرعاً امام المستثمرين الاجانب واستثماراتهم في مجالات انشطة الخدمات المختلفة باستثناء انشطة محدودة تتم الموافقة عليها من مجلس الوزراء. وفي اتجاه انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية فقد اخذت اليمن نحو ثلاث عشر سنة من العمل الشاق والجهد الوطني المتواصل لتحقيق هدف الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وقد استمرت من العقد الأخير من القرن الماضي، وفي الاجتماع الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في ديسمبر2013 في جزيرة بالي بإندونيسيا تم خلاله اتخاذ قرار قبول طلب اليمن لعضوية المنظمة بالإجماع ومن قبل كافة أعضاء المنظمة ومع ختام مرحلة المفاوضات التي تعرضت لمرحلة من التفاوض طويلة ومعقدة وقد أصبحت اليمن العضو رقم (160)، وقد صدر القانون اليمني رقم (19) لسنة2014 بعد موافقة مجلسي الوزراء والنواب بشأن الموافقة على البروتوكول الموقع بتاريخ 4 ديسمبر2013م بانضمام الجمهورية اليمنية الى منظمة التجارة العالمية. وخلاصة برتوكول انضمام اليمن الى المنظمة وملحقاته فيما يسمى بحزمة وثائق الانضمام للمنظمة. وقد سعى اليمن عبر المفاوضات الطويلة والشاقة وتقدير الأعضاء لحقائق الأمور على الأرض في كل حالة للحصول على عدد من الفترات الانتقالية المناسبة في إطار المعاملة الخاصة والتفضيلية المتاحة للدول الأقل نمواً (حاميم، 2014). فلم يعد بإمكان أي دولة ان تعيش خارج إطار النظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف والذي تمثله منظمة التجارة العالمية، وان بقيت دولة خارجه فأنها ستكون عرضة للتهميش والممارسات التجارية الغير عادلة (المرزوقي، 2005).

وبعد انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية وفي الأيام الأولى شهدت العلاقة بين اليمن والصين تطور كبير، وتم عقد حزمة من الاتفاقيات للتعاون الاستثماري والمستقبلي بين البلدين في مختلف المجالات. وتعتبر الصين الشريك التجاري الأكبر لليمن فقد بلغ حجم التبادل التجاري في العام الأول لانضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية 2014 حوالي 723 مليار ريال بزيادة مقدارها حوالي 26% عما كانت عليه في عام 2013. وبداء من 21 مارس 2014 تعرضت اليمن لمرحلة غاية في التعقيد والانشغال بالشأن الداخلي والذي تفاقم الى تعقد الوضع الاقتصادية والسياسي نجم عن ذلك نشوب صراعات واقتتال (عصام،2023).

الدراسات السابقة

توصل قائد (2006) الى ان قيمة الواردات الكلية الزراعية اليمنية تزيد بمعدل أكبر من زيادة الصادرات الكلية الزراعية وانه يجب العمل على زيادة فاعلية التأثير الإيجابي في الميزان التجاري بصفة عامة والميزان التجاري الزراعي بصفة خاصة. كما يجب التركيز على مستقبل التجارة الخارجية اليمنية والتعرف على التأثيرات المتوقعة نتيجة تطبيق اتفاقيات المنظمة والتعامل مع اهم الأسوق التي تؤثر في التجارة الخارجية اليمنية. واليمن من الدول الأقل نمواً حسب تقسيمات منظمة التجارة العالمية وبالإمكان الاستفادة من التسهيلات التي تعطى لهذه الشريحة على ان يتم ذلك على أساس دوري. واليمن لا يقوم بعملية دعم التصدير ويتوجب على اليمن ان تستمر في المطالبة بحقها في الاتفاقية الزراعية والذي يعطيها الحق في دعم التصدير. كما يجب على اليمن ان تدرس بعناية الاشتراطات الصحية الواردة في الاتفاقية الزراعية.

كما ذكر كليب(2008) انه قد لا يتحقق لليمن كل ما يصبو اليه من آثار إيجابية على الاقتصاد نتيجة انضمامه لمنظمة التجارة العالمية وتحرير بعض قطاعاته نظراً لمحدودية النشاط الاقتصادي وصغر حجم القطاع المالي وافتقار قطاع السياحة للعديد من خدمات البنية التحتية والخدمات المساعدة، فنتائج التحرير متباينة ومكاسبها مختلفة من دولة لأخرى وتعتمد بالأساس على تطور الاقتصاد وتنوع قاعدته الإنتاجية بالدول التي لديها تنوع في النشاط الاقتصادي

ومتطورة سياسياً واجتماعياً تستفيد اكثر من تلك التي تعاني من تخلف اقتصادي وسياسي واجتماعي. فلا يمكن الجزم وبصورة مطلقة ان نتائج تحرير أي من قطاعات الاقتصاد سيؤدي الى تطوير ذلك القطاع. فقد تتأثر العمالة المحلية سلبياً من تحرير تجارة الخدمات. ولا شك ان هناك بعض الاثار الإيجابية التي سيجنيها الجهاز المصرفي اليمني في حالة انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية. وأن المكاسب الحقيقية لتحرير تجارة الخدمات تفوق المكاسب الحقيقية لتحرير تجارة السلع. وإذا أراد اليمن ان يكون له مكانة على الساحة الإقليمية والدولية فعليه تحسين أوضاعه الاقتصادية معتمداً على موارده الذاتية وأن ينطلق من أسس وثوابت تهدف الى خلق تراكم رأسمالي وقاعدة إنتاجية متنوعة ومتطورة وليس تنفيذ ما يمليه الغير لنيل رضاهم، رغبة في الانضمام.

وفي دراسة للكهالي(2008) وبعد تحليل فرضيات الاثار السلبية والايجابية ذكر ان قيم الاثار الإيجابية أكبر من قيم الاثار السلبية بفارق ضئيل الا انه يرى ان المحصلة النهائية ستكون لصالح الاثار الإيجابية عند الاستفادة من نتائج الدراسة. وانه من الأفضل انضمام اليمن الى المنظمة شرط ان تعمل اليمن بشكل دؤوب على تعظيم منافع الانضمام والتقليل من تكاليف الانعكاسات السلبية وهو امر ضروري يجب تذكره في كل جولة تفاوض لانضمام اليمن الى المنظمة.

كما ذكر السنيدار (2009) انه بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى مساعدة المنتجين والصناعيين اليمنيين في تطوير مشروعاتهم الاقتصادية، إضافة الى شحذ همم اليمنيين وإذكاء روح المنافسة في كل القطاعات التجارية، مما قد يفسح المجال أمام زيادة الصادرات اليمنية وزيادة الدخل القومي.

كما اشار اليماني (2014) الى ضيق الرقعة السوقية للصادرات اليمنية عامة وعلى وجه الخصوص النفطية والتي تمثل حوالي 90% من حجم الصادرات اليمنية، وأوصى بمحاولة البعد عن الاعتماد الشبه الكامل على النفط كسلعة او مكون رئيسي للصادرات كونه غير مستقر ويتأثر بالأسعار العالمية ويعتبر ثروة قابلة للنفاذ كما يجب إعادة النظر في الخارطة التصديرية والاستيرادية اليمنية في ضوء المتغيرات الدولية والمحلية حتى لا تتعرض لأي هزات تحدث في اقتصاديات تلك الدول التي لها علاقات تجارية مع اليمن.

وفي نشرة آفاق التجارة الدولية (غير معروف، 2006) ذكرت ان الحقيقة التي لا شك فيها هي ان الدول العربية التي تعتمد على الاستيراد الصافي للغذاء سوف تتحمل أعباء جديدة واضافية في تأمين احتياجاتها الغذائية من الأسواق الخارجية. وهذا ينطبق في الواقع على معظم الدول العربية. وإذا استفادت بعض الدول من إزالة الدعم الزراعي ودعم الصادرات، مثل ارتفاع أسعار الخضروات والفواكه والموالح فهي فوائد لا يقوم ولا ينهض عليها اقتصاد عربي قوي.

وفي الحقيقة نجد ان كل الدراسات السابقة تناولت توقعات واحتمالات لما سيكون عليه الوضع حال انضمام اليمن للمنظمة، وكانت توقعات البعض إيجابية واخرى سلبية بينما دراستنا تناولت دارسة الواقع الحالي للتجارة الخارجية وبعد انضمام اليمن للمنظمة، والبيانات فعلية وكانت النتائج من الواقع والحقيقة، وقد تزامنت الفترة الثانية بعد قبول انضمام اليمن، وتزامنت بوقوع اليمن في حرب وحصار.

مشكلة البحث

يعاني اليمن من سنوات من أزمات اقتصادية أدت الى خلل في التجارة الخارجية وعائد ذلك الى انخفاض الصادرات، وقد سعت الى تهيئة البيئة الاقتصادية واتبعت سياسة الإصلاح الاقتصادي وعملت تعديلات تشريعية وقانونية وتنظيمية والتفاوض الشاق بهدف الانضمام لمنظمة التجارة العالمية فهل أدى ذلك الى تحسين كفاءة التجارة الخارجية لليمن، وهل تحققت منفعة في المجال التجاري من الانضمام للمنظمة؟

فرضية البحث

تتمثل فرضية البحث في ان انضمام اليمن الى منظمة التجارة العالمية يؤثر على قطاع التجارة الخارجية.

المواد وطرائق العمل Materials & Method

الطريقة البحثية

اعتمدت الدراسة على اسلوبي التحليل الوصفي والكمي للظواهر والمتغيرات الاقتصادية موضع الدراسة، مع استخدام طرق التحليل الاقتصادي والاحصائي لقياس تلك الظواهر والمتغيرات، وعلى وجه التحديد تم استخدام الأساليب البحثية الآتية: **معادلات الاتجاه الزمني العام**: في دراسة تطور التجارة الخارجية اليمنية بشقيها الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري وغيرها خلال فترتي الدراسة (2001-2013) و(2014-2018).

كما اعتمد البحث على العديد من مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية وذلك لقياس كفاءة التجارة الخارجية اليمنية من خلال استخدام المؤشرات التالية:

1 .**مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي**: يمثل هذا المؤشر مدى أهمية الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي، ويسمى ايضاً درجة الانفتاح الاقتصادي تعبيراً على مدى الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي، ويدل ارتفاع هذا المؤشر على تأثر الاقتصاد تأثراً كبيراً بالتجارة الخارجية غير ان هذا لا يعني أنه ليس للتجارة الخارجية فوائد للمشاركة فيها ولكن يجب تجنب الاعتماد شبه الكلي للنشاط الاقتصادي القومي على التصدير والاستيراد، وارتفاع هذا المؤشر يدل على التبعية للخارج. ويتم حساب درجة الانكشاف الاقتصادي وفقاً للمعادلة التالية: درجة الانكشاف الاقتصادي=(قيمة الصادرات +قيمة الواردات ÷ قيمة الناتج المحلي الإجمالي) ×100

2 .**مؤشر معدل التغطية**: يشير هذا المعيار الى المركز التجاري للدولة، او كفاءة التجارة الخارجية للبلد ومعرفة مقدرتها على تغطية نفقات وارداتها الكلية من دخل الصادرات، وارتفاع هذا المؤشر عن 100 يدل ان قيمة صادرات البلد تكفي لتغطية قيمة وارداتها وان هناك فائضاً في الميزان التجاري. ويتم تقديره من خلال المعادلة التالية: **معدل التغطية**= (قيمة الصادرات ÷ قيمة الواردات) ×100، كما ذكر الموافى (2016).

3. **مؤشر متوسط الميل للتصدير**: يدل هذا المؤشر على الوزن العائد لنشاط الصادرات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات البلد، ويتم حسابه وفقاً للمعادلة التالية: **متوسط الميل للتصدير**= (قيمة الصادرات ÷ قيمة الناتج المحلي الإجمالي) ×100 كما ذكر سليمان(2016).

4. **مؤشر متوسط الميل للاستيراد**: يوضح مدى اعتماد الدولة على الخارج ويقصد به مدى اعتماد البلد على توفير ما يحتاجه على الاستيراد من الخارج وهو عبارة عن نسبة ما تمثله قيمة

الواردات الكلية الى قيمة الناتج المحلي الإجمالي ويتم حساب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة التالية: **متوسط الميل للاستيراد =** (قيمة الواردات ÷ قيمة الناتج المحلي الإجمالي) ×100

5 .**مؤشر درجة التركز السلعي للصادرات والواردات**: يوضح هذا المؤشر مدى اعتماد بلد ما في صادراته او وارداته على سلعة واحدة او عدد محدد من السلع ويبين هذا المؤشر نسبة ما تمثله صادرات او واردات السلع الرئيسية في هيكل الصادرات او الواردات للبلد وكلما ارتفعت قيمة المؤشر واقتربت من 100% دل على التركيز السلعي للصادرات او الواردات.

6.مؤشر **التركيز الجغرافي للصادرات**: يعبر هذا المؤشر على مدى تركز صادرات الدولة في عدد محدود من الدول في التجارة الدولية، وترجع أهمية هذا المؤشر في العمل على تقليل المخاطر في فترات الأزمات فالتنوع مطلوب لا في السلع فحسب بل في الأسواق المستوردة والمصدرة أيضاً ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية: **التركيز الجغرافي للصادرات =** (قيمة الصادرات الى اهم بلدين او ثلاث ÷ قيمة مجموع الصادرات) ×100 كما ذكر علي(2008).

7. **مؤشر التركيز الجغرافي للواردات**: يعبر هذا المؤشر عن مدى تركيز واردات دولة ما في عدد قليل من الدول في التجارة الدولية فإن ارتفاع هذا المؤشر يوضح حالة الضعف للدولة لأنه كلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل على اقتصاد الدولة مكشوف لإجراءات عدائية من جانب الدول المصدرة له في حالة الازمات وخاصة إذا كانت السلع المستوردة ذات حساسية استراتيجية كالمواد الغذائية او المصنوعات. ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالي: **التركيز الجغرافي للواردات =** (قيمة الواردات من اهم بلدين او ثلاث÷ قيمة مجموع الواردات) × 100

مصادر البيانات وفترة الدراسة

استند البحث بصفة رئيسية على البيانات المنشورة والغير منشورة للعديد من الجهات أهمها الجهاز المركزي للإحصاء بوزارة التخطيط (الجهاز المركزي للإحصاء 2019) وتقارير وزارة المالية وتقارير البنك المركزي اليمني وتقارير وزارة الصناعة والتجارة، وكما تم الاستعانة ببعض البحوث والدراسات المختلفة والمتصلة بموضوع البحث. ونتيجة للأوضاع التي حصلت لليمن من حرب وحصار وتوقف التصدير للسنوات الأخيرة وتعذر الحصول على البيانات بعد عام 2018 فقد اكتفى الباحث بدراسة فترة ما قبل قبول انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية (2001-2013) وفترة ما بعد قبول انضمام اليمن للمنظمة (2014-2018).

الهدف من البحث

يهدف البحث الى استكشاف وضع التجارة الخارجية من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية لليمن وذلك خلال فترتي الدراسة قبل قبول اليمن كعضو في منظمة التجارة العالمية الفترة (2001-2013) والفترة التالية لقبول انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية (2014-2018).

النتائج والمناقشة Results& Discussion

1.تطور قيمة الصادرات الكلية اليمنية

يتضح من الجدول (1) ان قيمة الصادرات الكلية اليمنية اخذت اتجاه متزايد خلال الفترة الأولى (2001-2013) قبل قبول انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية، فقد تراوحت ما بين حد أدنى بلغ 569 مليار ريال عام 2001 وتزايدت لتصل الى أقصاها عام 2013 لتبلغ حوالي 1563 مليار ريال أي انها تضاعفت 1.7 مرة عن سنة2001. ومن تقديرات الاتجاه العام من المعادلة (1) في الجدول (2) يتضح ان الزيادة السنوية اخذت اتجاه متزايد معنوي احصائي بلغت نحو91.6 مليار ريال تمثل نحو 7.9% من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات والبالغ 1158مليار ريال للفترة الاولى.

ومن الجدول (1) يتبين ان قيمة الصادرات اليمنية الكلية في الفترة الثانية (2014-2018) فترة ما بعد قبول انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية قد تراوحت ما بين حد أدنى بلغ 3.9 مليار ريال عام 2018 وهو عام نهاية الفترة الثانية، وحد اقصى بلغ 1419 مليار ريال عام 2014 في عام بداية الفترة الثانية. ومن تقديرات الاتجاه العام من المعادلة رقم (9) في الجدول (2) يتبين ان قيمة الصادرات اليمنية الكلية في الفترة الثانية قد تناقصت غير معنوي بمقدار سنوي حوالي 303 مليار ريال يمثل 85% من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات للفترة الثانية والبالغ حوالي 354.2 مليار. كما يشير الجدول (1) والشكل (1) ان النقص في قيمة متوسط الصادرات للفترة الثانية عن قيمة متوسط صادرات الفترة الأولى بلغ حوالي 804 مليار ريال يمثل النقص حوالي 69% من متوسط صادرات الفترة الأولى. ويعزى ذلك الى أثر الصراع والحرب والحصار الشامل والذي تعرضت له اليمن من مارس 2015 كما توقف انتاج النفط والغاز في العديد من القطاعات الاستخراجية وبسبب الاختلالات الأمنية ومغادرة معظم الشركات اليمن.

2. تطور قيمة الواردات الكلية اليمنية: ومن بيانات الجدول (1) تشير ان قيمة الواردات الكلية اليمنية في فترة الدراسة الأولى (2001-2013) ما قبل قبول انضمام اليمن الى منظمة التجارة العالمية قد تراوحت بين حد ادنى بلغ 416 مليار ريال عام 2001 سنة الأساس وحد اقصى بلغ حوالي 2888 مليار ريال عام 2013 أي ان قيمة الواردات قد تضاعفت حوالي 6 مرات خلال الفترة، ومن تقديرات الاتجاه العام من المعادلة (2) في الجدول (2) يتضح ان قيمة الواردات الكلية اليمنية قد تزايدت بمعدل معنوي احصائي بلغ 200 مليار ريال سنوياً يمثل 13.2% من متوسط الفترة الأولى والبالغ 1512 مليار ريال.

ومن الجدول (1) يتبين ان قيمة الواردات اليمنية الكلية خلال الفترة الثانية (2014-2018) ما بعد قبول انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية قد تراوحت بين حد أدنى بلغ 828 مليار عام 2018 نهاية الفترة وما بين حد اقصى بلغ حوالي 3174 مليار عام 2014 اول الفترة الثانية. ومن تقديرات الاتجاه العام في المعادلة (10) في الجدول (2) يتبين ان قيمة الواردات الكلية اليمنية قد تناقصت سنوياً بمعنوية إحصائية عند 5% بحوالي 523 مليار ريال يمثل التناقص 31% من متوسط الفترة الثانية والبالغ 1668 مليار ريال. كما يشير الجدول (1) والشكل (1) ان زيادة قيمة متوسط واردات اليمن للفترة الثانية عن قيمته للفترة الأولى بلغ حوالي 156 مليار ريال تمثل الزيادة 10.3 من متوسط الفترة الأولى. ويتضح ان قيمة واردات اليمن ضلت مرتفعة رغم الحرب والحصار وراجع ذلك الى اعتماد اليمن على الواردات من الخارج خاصة لتلبية احتياجاته من السلع الأساسية والضرورية كما مثلت المساعدات الإنسانية من المنظمات الدولية جزاء كبير من تلك الواردات.

3. تطور قيم الميزان التجاري اليمني: ومن بيانات الجدول (1) تشير ان قيم الميزان التجاري اليمني في فترة الدراسة الأولى

(2001-2013) ما قبل قبول انضمام اليمن الى منظمة التجارة العالمية قد تراوحت بين حد ادنى عجز بلغ 1326 مليار ريال عام 2013 وحد اقصى كفائض بلغ حوالي 153 مليار ريال عام 2001. ويتبين من الجدول ان الست السنوات الأولى من فترة الدراسة الأولى فقد حقق الميزان التجاري فائض سنوي أي ان قيمة واردات تلك السنوات كانت اقل من قيمة الصادرات، وبداء من عام 2007 وحتى نهاية فترتي الدراسة يتضح وجود عجزا مستمر. ومن تقديرات الاتجاه العام من المعادلة (4) في الجدول (2) يتضح ان العجز خلال الفترة الأولى يتزايد بمعنوية سنوياً بحوالي 108 مليار ريال وقدر متوسط العجز للفترة الأولى بحوالي 354 مليار ريال، ومن الجدول (1) والشكل (1) يتبين ان الميزان التجاري خلال الفترة الثانية (2014-2018) ما بعد قبول انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية قد استمر في عجز سنوي الى نهاية الفترة ويرجع تراجع قيم العجز في السنوات الأخيرة من سنوات الفترة الثانية الى انخفاض كلاً من الصادرات والواردات معاً. ويشير الجدول والشكل الى ان متوسط العجز في الميزان التجاري للمرحلة الثانية قد تزايد عن متوسط العجز للفترة الأولى بحوالي 960 مليار ريال. وهو ما يؤكد على استمرار الاستيراد لتغطية الاحتياجات الضرورية.

4. **تطور الناتج المحلي الإجمالي**: توضح بيانات الجدول (1) ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لليمن (بالأسعار الجارية) فقد اخذ اتجاه متزايد خلال الفترة الأولى (2001-2013) قبل قبول انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية، فقد تراوح ما بين حد أدنى بلغ 1896 مليار ريال عام 2001 وتزايد ليصل الى أقصاه عام 2013 ليبلغ حوالي 7459 مليار ريال أي انه تضاعف أكثر من 2.9 مرة عن سنة الاساس. ومن تقديرات الاتجاه العام من المعادلة (5) في الجدول (2) يتضح ان الزيادة السنوية اخذت اتجاه متزايد معنوي احصائي بلغت نحو508 مليار ريال وتمثل نحو 10.6% من المتوسط السنوي لقيمة الناتج المحلي الإجمالي والبالغ 4812 مليار ريال للفترة الاولى.

ومن الجدول (1) والشكل (1) يتبين ان قيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لليمن (بالأسعار الجارية) في الفترة الثانية (2014-2018) فترة ما بعد قبول انضمام اليمن تراوح ما بين حد أدنى بلغ 5190 مليار ريال عام 2017، وحد اقصى بلغ 7140 مليار ريال عام 2014 في عام بداية الفترة الثانية رغم تدهور قيمة الريال اليمني امام العملات الأجنبية.

ومن تقديرات الاتجاه العام من المعادلة (13) في الجدول (2) يتبين ان القيمة في الفترة الثانية قد تناقصت غير معنوي بمقدار سنوي حوالي 336 مليار ريال يمثل 5.8% من المتوسط السنوي لقيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بالأسعار الجارية) والبالغ حوالي 5821 مليار. ويتضح من تدهور ونقص قيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وخاصة في الفترة الثانية وهو ما يدلل على تعرض الاقتصاد اليمني لتدهور كبير وخاصة لو تم التقدير بقيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويعزى ذلك الى ما تعرضت له اليمن من مارس 2015 من حرب وحصار شامل أدى الى تضرر القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة كان من نتاجها تداعيات وتعطلت كثير من الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية سببت خسائر في كل المجالات.

5. تطور عدد سكان اليمن: من الجدول (1) يتضح تزايد اعداد السكان سنوياً وبزيادة كبيرة لا تعكسها ولا تجاريها قيم الناتج المحلي الإجمالي ولا قيم الصادرات والواردات. فقد بلغ معدل النمو السنوي للسكان في الفترة الأولى ما قبل قبول انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية بلغ معدل النمو السكاني السنوي 3% وهو من اعلى المعدلات على مستوى العالم ورغم تراجع معدل النمو السكاني في الفترة الثانية والذي قدر بحوالي 2.7% سنوياً وهو ما يزال مرتفع رغم ما تعرضت له البلاد من حصار وحرب وأوضاع اقتصادية غير مناسبة. وبتقدير معدل النمو السكاني للفترة الكلية (2001-2018) فقد كان معدل النمو السكاني للفترة 2.9% سنوياً. وما يشهده اليمن من تزايد كبير في اعداد السكان يتوجب ان يواكب ذلك تطور في مختلف المجالات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية والبنية التحتية وغيرها. ولكن الأرقام توضح غير ذلك، ومن بيانات الجدول (1) يتضح تواضع نصيب الفرد في اليمن من كلاً من الصادرات والواردات خلال سنوات الدراسة ما قبل وما بعد قبول انضمام اليمن للمنظمة.

مؤشرات قياس كفاءة التجارة الخارجية اليمنية

تبين هذه المؤشرات عن مدى كفاءة التجارة الخارجية اليمنية، وسوف يتم دراسة عدة مؤشرات لتوضح مدى كفاءة التجارة الخارجية اليمنية خلال الفترة الأولى فترة ما قبل قبول انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية (2001-2013) ومقارنتها بالفترة الثانية وهي فترة ما بعد قبول انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية (2014-2018).

1. **درجة الانكشاف الاقتصادي**: باحتساب درجة الانكشاف الاقتصادي ومن بيانات الجدول (3) تشير ان درجة الانكشاف الاقتصادي في فترة الدراسة الأولى (2001-2013) ما قبل قبول انضمام اليمن الى منظمة التجارة العالمية قد تراوحت بين حد أدنى بلغ 51.1 % عام 2002 وحد اقصى بلغ حوالي 59.7% عام 2013، ومن تقديرات الاتجاه العام من المعادلة (1) في الجدول (4) يتضح ان درجة الانكشاف في الفترة الأولى كانت شبه مستقرة عند متوسط الفترة والمقدر 55% وهو مؤشر مرتفع خلال الفترة الأولى. ومن الجدول (3) يتبين درجة الانكشاف الاقتصادي خلال الفترة الثانية (2014-2018) ما بعد قبول انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية قد تراوح بين حد أدنى بلغ 14.5% عام 2018 نهاية الفترة وما بين حد اقصى بلغ حوالي 64.3% عام 2014 اول الفترة الثانية وفي ذلك العام شهد اليمن استقرار اقتصادي وسياسي وتحسن كبير في التجارة الخارجية اليمنية والاقتصاد اليمني بشكل عام. ومن تقديرات الاتجاه العام في المعادلة (6) من الجدول (4) يتبين انها قد تناقصت سنوياً بمعنوية إحصائية عند 5% بحوالي 11.1 يمثل التناقص 33.5% من متوسط الفترة الثانية والبالغ 33%. كما يشير الجدول (3) والشكل (2) الى تناقص متوسط درجة الانكشاف الاقتصادي لليمن للفترة الثانية عن قيمته للفترة الأولى بحوالي 21.9 وليس راجع ذلك الى تحسن الاقتصاد اليمني ولكن يعزى ذلك الى ما تعرضت له اليمن من مارس 2015 من حرب وحصار شامل أثر على مستوى التجارة مع العالم الخارجي تصديراً واستيراداً

2. **معدل التغطية:** يتضح من بيانات الجدول (3) ان معدل تغطية الصادرات الكلية اليمنية للواردات الكلية اليمنية تراوحت بين حد أدنى بلغ 54.1% في عام 2013، وحد اقصى بلغ 136.8% في عام 2001 في بداية الفترة الأولى فترة ما قبل قبول انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية (2001-2013) كما يتضح من مؤشرات مقياس معدل التغطية للسنوات من عام 2001 حتى عام 2006 كانت قيم المؤشر اكثر من 100% وهو ما يوضح ان قيمة صادرات اليمن الكلية اكبر من قيمة واردات اليمن الكلية ويدلل على ان الست السنوات الأولى من الفترة الأولى كان الميزان التجاري لليمن موجب كون معدل التغطية اكثر من 100% ويؤكد ان التجارة الخارجية توفر لليمن عملة اجنبية تستخدم في تمويل التنمية الشاملة، وقد بلغ متوسط معدل تغطية الصادرات الكلية اليمنية للواردات الكلية اليمنية خلال تلك الفترة نحو87.9%، كما يتبين من بيانات الجدول (3) والمعادلة (2) من الجدول (4) يتبين ان مؤشرات تغطية الصادرات للواردات تناقص سنوياً معنوي احصائياً بحوالي 5.85 ويمثل التناقص 6.66% من متوسط الفترة الأولى. ومن الجدول (3) يتبين درجة تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية خلال الفترة الثانية (2014-2018) ما بعد قبول انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية قد تراوحت بين حد أدنى بلغ 0.5 % عام 2018 نهاية الفترة وما بين حد اقصى بلغ حوالي44.7% عام 2014 اول الفترة الثانية وفي ذلك العام شهد اليمن استقرار اقتصادي وسياسي وتحسن كبير في التجارة الخارجية اليمنية والاقتصاد اليمني بشكل عام. ومن تقديرات الاتجاه العام في المعادلة (7) من الجدول (4) يتبين انها قد تناقصت سنوياً بمعنوية إحصائية عند 5% بحوالي 10.3 يمثل التناقص 73.86% من متوسط الفترة الثانية والبالغ 13.6%. كما يشير الجدول (3) والشكل (2) الى تناقص متوسط درجة تغطية الصادرات للواردات للفترة الثانية عن قيمته للفترة الأولى بحوالي 73.3 راجع ذلك الى ما تعرضت له اليمن من مارس 2015.

3. **الميل للتصدير**: وهو يبين درجة أهمية الصادرات الكلية الى الناتج المحلي الإجمالي، وتوضح بيانات الجدول (3) ان درجة الميل للتصدير خلال الفترة الأولى فترة ما قبل قبول انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية (2001-2013) تراوحت بين حد أدنى بلغ 20.9% عام 2013 وحد اقصى بلغ 30% عام 2001، ومن تقديرات الاتجاه العام ومن المعادلة (3) في الجدول (4) يتضح ان مؤشر الميل للتصدير قد تناقص بمعنوية إحصائية وبتناقص سنوي حوالي 0.74 مثل التناقص حوالي 3% سنوياً من متوسط الفترة والمقدر بحوالي 25.2%.

كما توضح بيانات الجدول (3) مؤشرات الميل للتصدير خلال الفترة الثانية (2014-2018) ما بعد قبول انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية ان مقياس الميل للتصدير في الفترة الثانية تراوح بين حد أدنى بلغ 0.1% عام 2018 وحد اقصى بلغ 19.9% عام 2014 وبلغ متوسط الفترة الثانية حوالي 5.2%. ومن تقديرات الاتجاه العام ومن المعادلة (8) في الجدول (4) يتضح ان الميل للتصدير تناقص في الفترة الثانية تناقص سنوي بلغ 4.30 مثل حوالي 82.01% من متوسط الفترة. ومن الجدول (3) والشكل (2) وهو ما يدلل على التناقص السنوي الكبير في قيمة الصادرات خلال سنوات الفترة الثانية وعائد ذلك لما تعرضت له البلاد من حرب داخلية وخارجية وحصار اقتصادي.

4. **الميل للاستيراد:** وهو مؤشر يوضح مدى اعتماد الدولة على الواردات من العالم الخارجي لسد احتياجاتها. ومن بيانات الجدول (3) يتبين ان درجة الميل للاستيراد خلال الفترة الأولى فترة ما قبل قبول انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية (2001-2013) تراوحت بين حد أدنى بلغ 21.9% عام 2001 وحد اقصى بلغ 38.7% عام 2013، ومن تقديرات الاتجاه العام ومن المعادلة (4) في الجدول (4) يتضح ان مؤشر الميل للاستيراد قد تزايد بمعنوية إحصائية عند 1% وبتزايد سنوي حوالي 1.08 مثل التزايد حوالي 3.36% سنوياً من متوسط الفترة الأولى والمقدر بحوالي 29.8%. كما تبين بيانات الجدول (3) مؤشرات الميل للاستيراد خلال الفترة الثانية (2014-2018) ما بعد قبول انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية ان مقياس الميل للاستيراد في الفترة الثانية تراوح بين حد أدنى بلغ 14.5% عام 2018 وحد اقصى بلغ 44.5% عام 2014 وبلغ متوسط الفترة الثانية حوالي 27.8%. ومن تقديرات الاتجاه العام ومن المعادلة (9) في الجدول (4) يتضح ان الميل للاستيراد تناقص في الفترة الثانية تناقص سنوي معنوي عند5% وبلغ التناقص 6.77 مثل حوالي24.35% من متوسط الفترة الثانية.

ومن بيانات الجدول (3) والشكل (2) ومعادلات الجدول (4) يتضح ان مؤشر الميل للتصدير خلال السنوات الأولى من عام 2001 -2006 كانت اعلى من مؤشرات الميل للاستيراد وبداء من عام 2007 تغير الوضع حيث اصبح مؤشر الميل للاستيراد اعلى واكبر من مؤشر الميل للتصدير الى نهاية المرحلة الأولى وحتى السنوات الأخيرة من فترتي الدراسة الأولى والثانية، ورغم ما تعرضت له اليمن من حصار وحروب خاصة في سنوات الفترة الثانية الا ان مؤشر الميل للاستيراد رغم انه اخذ يتناقص الا ان مؤشر الميل للاستيراد ضل مرتفع وهو ما يوضح اعتماد اليمن على الواردات من الخارج وذلك لسد الاحتياجات المتعددة وهو ما يدلل على تبعية اليمن للخارج وهو ما يستوجب الحل للمشاكل السياسية والاقتصادية والعمل على زيادة الصادرات وبمعدل اعلى من الواردات لتحسين الميزان التجاري لليمن.

5.درجة التركيز السلعي: سيتم توضيحها من حيث درجة التركيز السلعي للصادرات وكذلك درجة التركيز السلعي للواردات:

(أ):درجة التركيز السلعي للصادرات: حيث يتضح من الجدول (3) والجدول (5) ان اليمن تعتمد في صادراتها على عدد محدود من السلع وتتمثل في صادرات اليمن من الوقود المعدني وزيوت التشحيم والمواد المرتبطة به ومن الجدول يتبين ان نسبة صادراته خلال الفترة الأولى (2001-2013) فترة ما قبل قبول انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية ومن المعادلة (5) من

الجدول (4) وقد بلغت نسبة صادرات الوقود والموارد المرتبطة به كحد ادنى ما نسبته 79.9% من نسبة صادرات اليمن الاجمالية في عام 2013 وكحد اقصى بلغ ما نسبته 94.4% عام 2001 ومن معادلة الاتجاه العام فقد انخفضت النسبة للصادرات من الوقود المعدني والمواد المرتبطة به بصورة معنوية وبتناقص سنوي حوالي 0.93 ويمثل التناقص حوالي 1.06% من المتوسط للفترة والمقدر بحوالي 88.9% .ومن الجدول (3) والجدول (5) والشكل (3) ولدراسة مؤشر نسبة صادرات الوقود المعدني والمواد المرتبطة به خلال الفترة الثانية (2014-2018) كما يتضح من ان نسبة صادرات الوقود المعدني والمواد المرتبطة به مثلت ما نسبته 79% من صادرات اليمن الكلية في عام 2014 بينما توقف تصدير الوقود والمواد المرتبطة به في السنوات الثلاث الأخيرة للفترة الثانية. وفي المقابل تزايدت نسبة صادرات اليمن من المواد الغذائية والحيوانات الحية حيث كانت تمثل 5% كمتوسط للفترة الأولى لتتزايد الى ما نسبته 57% كمتوسط للفترة الثانية وقد كانت اغلبها من الأسماك والقشريات والخضروات والفواكه والعسل والحبوب.

(ب): درجة التركيز السلعي للواردات: حيث يتضح من الجدول (6) والشكل (4) ان متوسط نسبة واردات اليمن من المواد الغذائية والحيوانات الحية المخصصة للأكل للفترة الأولى (2001-2013) كانت حوالي 25.2% وقد تزايدت النسبة كمتوسط للفترة الثانية الى 35.9% من اجمالي واردات اليمن. واتت واردات اليمن من الوقود المعدني وزيوت التشحيم والمواد المرتبطة به حيث مثلت ما نسبته 21.6% كمتوسط لواردات اليمن للفترة الأولى وليزداد الى ما نسبته 23.2% كمتوسط لواردات اليمن للفترة الثانية.

كما مثلت واردات اليمن من الأجهزة الالية ووسائط النقل حيث كانت تمثل 21.7% من واردات اليمن كمتوسط للفترة الأولى ونقصت النسبة لتصل الى 12.8% كمتوسط للفترة الثانية من واردات اليمن.

6.**التركيز الجغرافي**: يعتبر هذا المؤشر في جانبين الصادرات عن مدى تركز صادرات اليمن الى عدد محدود من الدول وفي جانب الواردات يعبر عن مدى تركز واردات اليمن من عدد قليل من الدول.

(أ): التركيز الجغرافي للصادرات: حيث يتضح من الجدول (3) ان اليمن تعتمد في صادراتها على عدد محدود من الدول ومن الجدول يتبين في فترة الدراسة الأولى (2001-2013) ما قبل قبول انضمام اليمن الى منظمة التجارة العالمية وكون صادرات اليمن تتمثل في الوقود المعدني والمواد المرتبطة به وبدراسة أهمية اكبر دولتين من حيث قيمة صادرات اليمن خلال الفترة فقد كانت الصين اهم دولة كشريك من حيث توجه صادرات اليمن اليها لكل سنوات الفترة الأولى باستثناء عام 2002 رغم ان هناك صادرات للصين ذلك العام لكنها لم تكن ضمن اهم دولتين. وكان اهم شريك بعد الصين هي تايلاند فقد كانت كثاني أهم دول تستورد من اليمن ولمدة ثمان سنوات خلال الفترة الأولى بينما كان الشريك الثالث من حيث أهميته كمستورد من اليمن كانت الهند ولمدة ست سنوات خلال الفترة الأولى من الدراسة. ومن بيانات الجدول (3) يتبين ان اغلب سنوات الفترة الأولى كانت نسبة التركيز الجغرافي لأهم دولتين أكثر من 40% لكل سنوات الفترة الأولى ما عدى عام 2001 كان التركيز الجغرافي فيها 36.7%. كما تشير بيانات الجدول (3) ان اهم شريك تجاري في بداية الفترة الثانية (2014-2018) كانت الصين فقد ارتبطت اليمن بعقود تجارية كبيرة مع الصين، ولكن بداء من عام 2015 حتى نهاية الفترة الثانية فقد دخلت دول الجوار السعودية وعمان كمنفذ ومقصد لصادرات اليمن. وعائد ذلك لظروف الحرب والحصار التي تعرضت له اليمن.

(ب): التركيز الجغرافي للواردات: حيث يتضح من الجدول (3) ان اليمن تعتمد في وارداتها على الدول العربية المجاورة ويتبين في فترة الدراسة الأولى (2001-2013) ما قبل قبول انضمام اليمن الى منظمة التجارة العالمية كانت الامارات العربية المتحدة كأهم مصدر لواردت اليمن خلال كل سنوات الفترة الأولى رغم ان منشأ تلك الواردات دول أخرى، واتت السعودية في المرتبة الثانية ولمدة احدى عشر سنة خلال الفترة الأولى وظهرت الصين وهولندا كلا منهما في احدى سنوات الفترة الأولى ضمن اهم دولتين تورد لليمن. وقد تراوحت نسبة التركيز الجغرافي خلال الفترة الأولى ما بين 23% والى 31%. كما تشير بيانات الجدول (3) ان اهم شريك تجاري في بداية الفترة الثانية ما بعد قبول انضمام اليمن الى منظمة التجارة العالمية (2014-2018) كانت الصين فقد ارتبطت اليمن بعقود تجارية كبيرة مع الصين في جانبي الصادرات والواردات، ولكن بداء من عام 2015 حتى نهاية الفترة الثانية فقد دخلت دول الجوار والمتمثلة بالسعودية والامارات وعمان كمنفذ ومقصد لواردات اليمن. وعائد ذلك كذلك لظروف الحرب والحصار التي تعرضت له اليمن.

الاستنتاجات والتوصيات

وفي ضوء النتائج لهذه الدراسة خلص الباحث الى عدد من الاستنتاجات التي تشير الى انخفاض كفاءة التجارة الخارجية اليمنية بعد قبول انضمام اليمن للمنظمة وتدهورت الصادرات بل توقفت في السنوات الأخيرة للفترة الثانية وكانت الإجابة على فرضية البحث ولكن تأثير سلبي، فقد اتضح انخفاض متوسط الصادرات للفترة الثانية عما كان عليه كمتوسط للفترة الأولى، بينما تزايد متوسط الواردات في الفترة الثانية وكان من نتاج زيادة الواردات ارتفاع عجز الميزان التجاري في الفترة الثانية رغم ظروف البلد.

كما نستنتج ان متوسط معظم المتغيرات الاقتصادية في الفترة الثانية قد تناقصت مثل الصادرات واجمالي التجارة الخارجية والميزان التجاري ونصيب الفرد من الصادرات والواردات، ولم يحدث تحسن في كفاءة التجارة الخارجية.

بينما تزايد متوسط الفترة الثانية عن متوسط الفترة الأولى لكل من الواردات والناتج المحلي بالأسعار الجارية وعدد السكان.

ومن دراسة مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية اليمنية بين متوسط الفترة الثانية ومقارنتها بمتوسط الفترة الأولى نستنتج مؤشر الانكشاف الاقتصادي او الانفتاح الاقتصادي في

الفترة الثانية تناقص عما كان عليه كمتوسط للفترة الأولى وليس عائد ذلك الى تحسن التجارة ولكن الى ما تعرضت له اليمن من حصار وحرب تزامنت مع الفترة الثانية. كما تناقص متوسط معدل تغطية الصادرات للواردات الفترة الثانية عن الفترة الأولى. وتناقص متوسط الميل للتصدير عن الفترة الأولى. بينما كان متوسط تناقص الميل للاستيراد الفترة الثانية عن الأولى بنسبة بسيطة رغم ظروف الحرب وبحوالي 2% وهو ما يبرهن التبعية الاقتصادية للخارج لتغطية الاحتياجات السكانية من السلع والخدمات. كما تبين ارتفاع درجة التركز الجغرافي للصادرات في الفترة الأولى مع دول الصين وتايلاند، وتمثلت صادرات الوقود المعدني وزيوت التشحيم والمواد المتصلة بها كمتوسط للفترة الأولى حوالي 88%. بينما اول سنتين في الفترة الثانية تركز التصدير الى الصين وكوريا الجنوبية وتمثلت صادرات الوقود المعدني والمواد المتصلة به بحوالي 64% وتوقف التصدير في السنوات الأخيرة للفترة الثانية. كما تبين تركز واردات اليمن خلال سنوات فترتي الدراسة واعتبار دولتي الامارات والسعودية كمصدر للمستوردات.

تبين ان اليمن لم تستفيد من توفير بعض الفترات الزمنية الانتقالية لتنفيذ بعض اتفاقيات والتزامات منظمة التجارة العالمية كما لم تستفيد من أي مميزات ووعود ومنح وتسهيلات وهبات كانت ستقدم في اثناء الفترة الانتقالية والتي أعقبت تاريخ قبول انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية باعتبارها من الدول الأقل نمواً.

ووفقاً لهذه الاستنتاجات نستخلص التوصيات التالية:

- ضرورة المصالحة الوطنية وانهاء الحرب والعمل مع المجتمع الدولي لإزالة الاثار وتحسين الوضع الاقتصادي والتجاري لليمن.
- إعادة النظر في السياسة المتبعة في مجال التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات والعمل بما هو في مصلحة اليمن، والعمل على زيادة الصادرات وترشيد الواردات.
- الاستفادة من الاتفاقيات المختلفة العربية والعالمية والتكتلات والعمل على زيادة الصادرات وتقليل الواردات.
- التباحث والتفاوض مع الجهات المختصة بمنظمة التجارة العالمية واعتبار الفترة التي تعرضت لها اليمن من حرب وحصار وقلاقل لا تؤثر على الميزات التي كانت اليمن موعودة بها.

الشكر والعرفان

يتقدم الباحث بجزيل الشكر والعرفان الى القائمين في البنك المركزي اليمني، الجهاز المركزي للإحصاء، الإدارة العامة للتجارة الخارجية، وزارة التخطيط لما بذلوا من تذليل الصعاب وتقديم المساعدة خلال تجميع البيانات واجراء هذه الدراسة.

جدول (1): الصادرات والواردات الإجمالي والميزان التجاري لليمن مليار ريال خلال الفترة (2001-2018)

السنوات	احمالي الصادرات	اجمالي الواردات	اجمالي التجارة الخارجية	الميزان التجاري	الناتج المحلي الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من الصادرات ألف ريال	متوسط نصيب الفرد من الواردات ألف ريال	عدد السكان ألف نسمة
2001	569.0	415.9	984.9	153.1	1,896.0	32.1	23.4	17,742
2002	585.9	513.0	1,099.0	72.9	2,151.0	32.0	28.1	18,283
2003	684.9	674.2	1,359.1	10.7	2,487.0	36.4	35.8	18,841
2004	750.2	741.8	1,492.0	8.4	2,886.0	38.6	38.2	19,414
2005	1,068.5	1,029.9	2,098.4	38.6	3,647.0	53.5	51.5	19,983
2006	1,309.7	1,196.9	2,506.5	112.8	4,495.0	63.6	58.1	20,590
2007	1,247.3	1,693.9	2,941.2	-446.6	5,100.0	58.8	79.9	21,209
2008	1,519.3	2,087.9	3,607.2	-568.6	6,072.0	69.6	95.6	21,844
2009	1,268.4	1,861.7	3,130.0	-593.3	5,772.9	56.4	82.8	22,492
2010	1,451.4	2,095.1	3,546.5	-643.7	6,843.9	62.7	90.5	23,154
2011	1,523.8	2,037.4	3,561.2	-513.6	6,714.9	63.9	85.5	23,833
2012	1,514.1	2,421.4	3,935.5	-907.3	7,037.3	61.7	98.7	24,527
2013	1,562.5	2,888.2	4,450.7	-,325.7	7,459.0	61.9	114.5	25,235
2014	1,419.4	3,174.3	4,593.7	-,754.9	7,140.0	54.7	122.3	25,956
2015	222.3	1,526.8	1,749.1	-,304.5	5,729.0	8.3	57.2	26,687
2016	98.3	1,826.4	1,924.7	-,728.1	5,317.0	3.6	66.6	27,426
2017	27.3	986.3	1,013.6	-959.0	5,190.0	1.0	35.0	28,170
2018	3.9	828.2	832.1	-824.3	5,731.0	0.1	28.6	28,918
متوسط الفترة (2001-2013)	1,158.1	1,512.1	2,670.2	-354.0	4,812.5	53.2	67.9	21,319.0
متوسط الفترة (2014-2018)	354.2	1,668.4	2,022.6	-1,314.2	5821.4	13.5	62.0	27,431.4

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي، اعداد متفرقة، الجهاز المركزي للإحصاء وزارة التخطيط، الجمهورية اليمنية.

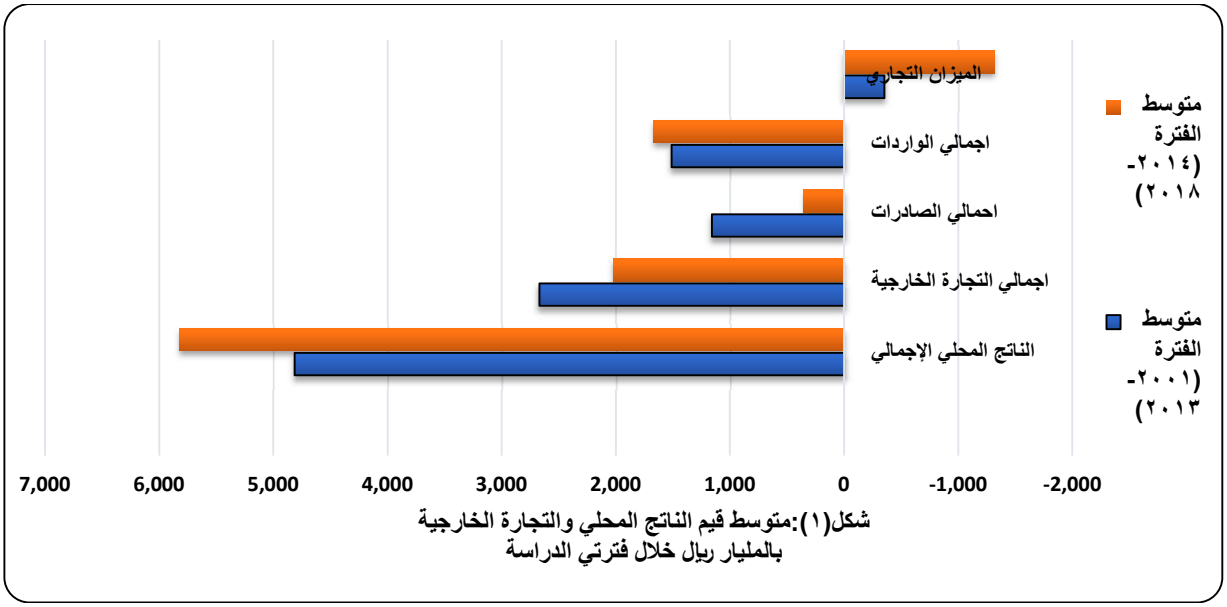

شكل(١):متوسط قيم الناتج المحلي والتجارة الخارجية بالمليار ريال خلال فترتي الدراسة

جدول (2): الاتجاه العام لتطور مؤشرات التجارة الخارجية اليمنية خلال الفترتين(2001-2013)، (2014-2018)

م	البيان	الانحدار- مقدار التغير السنوي	معدل التغير السنوي	معامل التحديد	قيمة (T)	قيمة (F)
	الفترة الأولى(2001-2013)					
1	اجمالي الصادرات مليار ريال	91.59	7.91	0.86	**8.56	**73.22
2	اجمالي الواردات مليار ريال	200.24	13.24	0.95	**15.08	**227.38
3	اجمالي التجارة الخارجية مليار ريال	291.83	10.93	0.95	**14.92	**222.72
4	الميزان التجاري مليار ريال	-108.64	30.69	0.83	**-7.97	**59.18
5	الناتج المحلي الإجمالي مليار ريال	507.82	10.55	0.97	**18.4	**338.73
6	متوسط نصيب الفرد من الصادرات ألف ريال	0.24	0.45	0.69	**4.97	**24.73
7	متوسط نصيب الفرد من الواردات ألف ريال	0.12	0.18	0.92	**11.63	**135.32
8	عدد السكان ألف نسمة	0.0016	0.0000	0.998288	**80.1	**6416.04
	الفترة الثانية(2014-2018)					
9	اجمالي الصادرات مليار ريال	-302.61	-85.42	0.63	-2.27	5.17
10	اجمالي الواردات مليار ريال	-523.27	-31.36	0.79	*-3.32	*11.01
11	اجمالي التجارة الخارجية مليار ريال	-825.87	-40.83	0.75	*-2.98	8.86
12	الميزان التجاري مليار ريال	220.66	-16.79	0.67	*2.44	5.97
13	الناتج المحلي الإجمالي مليار ريال	-335.70	-5.77	0.47	-1.62	2.64
14	متوسط نصيب الفرد من الصادرات ألف ريال	-0.05	-0.40	0.63	-2.25	5.08
15	متوسط نصيب الفرد من الواردات ألف ريال	-0.04	-0.06	0.80	*-3.41	*11.64
16	عدد السكان ألف نسمة	386.2916	1.41	1.00	**386.29	**149221.1

المصدر: حسبت من الجدول (1)، ** معنوي عند 1% * معنوي عند P =0.05

جدول (3): تطور مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية اليمنية خلال الفترة من (2001-2018)

السنوات	الانكشاف الاقتصادي درجة الانفتاح الاقتصادي	معدل التغطية	الميل للتصدير	الميل للاستيراد	درجة التركز السلعي للصادرات وقود معدني ومواد متصلة به	التركيز الجغرافي للصادرات %	الدولتان الرئيسيتان للصادرات	التركيز الجغرافي للواردات %	الدولتان الرئيسيتان كمصدر للواردات
2001	51.9	136.8	30.0	21.9	94.36	36.7	الصين والهند	24.9	الامارات والسعودية
2002	51.1	114.2	27.2	23.9	90.50	45.8	تايلاند والهند	28.6	الامارات والسعودية
2003	54.6	101.6	27.5	27.1	90.32	54.7	الصين وتايلند	25.2	الامارات والسعودية
2004	51.7	101.1	26.0	25.7	91.17	57.6	تايلاند والصين	25.5	الامارات والسعودية
2005	57.5	103.7	29.3	28.2	91.57	51.5	الصين والهند	27.4	الامارات والسعودية
2006	55.8	109.4	29.1	26.6	91.64	46.5	الهند والصين	31.7	الامارات والسعودية
2007	57.7	73.6	24.5	33.2	88.78	40.4	الصين وتايلند	29.8	الامارات والسعودية
2008	59.4	72.8	25.0	34.4	87.25	54.9	الصين وتايلند	35.9	الامارات والسعودية
2009	54.2	68.1	22.0	32.2	89.04	45.2	الصين والهند	25.4	الامارات والصين
2010	51.8	69.3	21.2	30.6	87.79	54.1	الهند والصين	27.4	الامارات والسعودية
2011	53.0	74.8	22.7	30.3	86.26	50.1	الصين وتايلند	26.3	الامارات والسعودية
2012	55.9	62.5	21.5	34.4	86.95	60.1	الصين وتايلند	23.2	الامارات وهولندا
2013	59.7	54.1	20.9	38.7	79.85	42.3	الصين وتايلند	31.0	الامارات والسعودية
2014	64.3	44.7	19.9	44.5	78.39	51.6	الصين وكوريااالجنوبية	17.7	الامارات والصين
2015	30.5	14.6	3.9	26.6	48.78	51.3	كوريا الجنوبيةوالسعودية	25.1	السعودية والامارات
2016	36.2	5.4	1.8	34.4	0.31	73.8	السعودية وعمان	32.0	الامارات والسعودية
2017	19.5	2.8	0.5	19.0	0.00	67.8	عمان والسعودية	34.1	عمان والامارات
2018	14.5	0.5	0.1	14.5	0.00			34.9	الامارات وعمان
متوسط الفترة (2001-2013)	55.0	87.9	25.2	29.8	88.1				
متوسط الفترة (2014-	33.0	13.6	5.2	27.8	63.6				

المصدر: حسبت من بيانات الجدول (1)، وجداول أخرى.

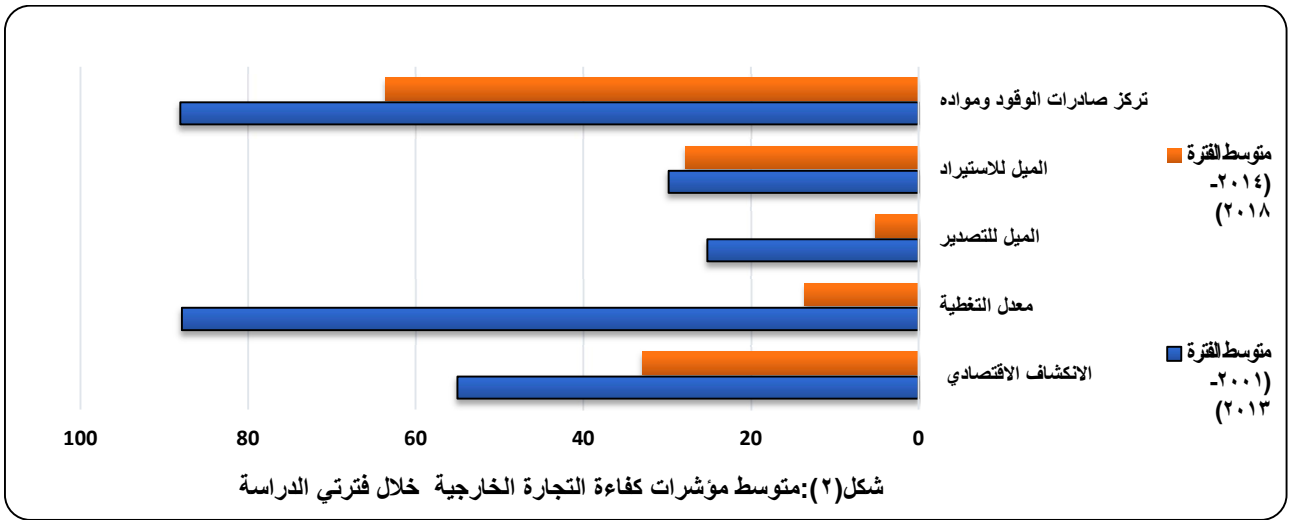

شكل(٢):متوسط مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية خلال فترتي الدراسة

جدول (4): الاتجاه العام لتطور مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية اليمنية خلال الفترتين(2001-2013)،(2014-2018)

م	البيان	الانحدار-مقدار التغير السنوي	معدل التغير السنوي	معامل التحديد	قيمة (T)	قيمة (F)
	الفترة الأولى(2001-2013)					
1	الانكشاف الاقتصادي درجة الانفتاح الاقتصادي	0.34	0.61	0.19	1.63	2.66
2	معدل التغطية	-5.85	-6.66	0.86	-8.07**	65.09**
3	الميل للتصدير	-0.74	-2.96	0.77	-6.12**	37.43**
4	الميل للاستيراد	1.08	3.63	0.78	6.19**	38.35**
5	درجة التركز السلعي للصادرات وقود معدني ومواد متصلة به	-0.93	-1.06	0.72	-5.32**	28.35**
	الفترة الثانية(2014- نهاية البيانات المتوفرة)					
6	الانكشاف الاقتصادي درجة الانفتاح الاقتصادي	-11.06	-33.50	0.80	-3.51*	12.35*
7	معدل التغطية	-10.03	-73.86	0.76	-3.07*	9.41
8	الميل للتصدير	-4.30	-82.01	0.67	-2.46*	6.03
9	الميل للاستيراد	-6.77	-24.35	0.79	-3.39*	11.49*
10	درجة التركز السلعي للصادرات وقود معدني ومواد متصلة به	-0.03	-0.04	0.98	-7.17**	51.47**

المصدر: حسبت من بيانات الجدول (3).

جدول (5): نسبة الصادرات اليمنية حسب اقسام السلع خلال الفترتين (2001- 2013)، (2014- 2018)

السنوات	المواد الغذائية والحيوانات الحية المخصصة للأكل	المشروبات والتبغ	المواد الخام التي لا تؤكل وتستثنى منها المحروقات	وقود معدنية وزيوت تشحيم ومواد اخرى متصلة بها	دهون زيوت وشموع حيوانية ونباتية	الكيماويات والمنتجات المتصلة بها غير المذكورة	السلع المصنوعة المصنفة حسب المادة	اجهزة الية ووسائط نقل	مصنوعات متنوعة	السلع غير المصنفة فى أي امكان آخر
2001	3.49	0.15	0.71	94.36	0.04	0.33	0.31	0.45	0.17	0.01
2002	4.77	0.21	0.78	90.50	0.05	0.32	0.30	2.23	0.83	0.00
2003	4.34	0.40	0.73	90.32	0.13	0.31	0.25	2.24	1.29	0.00
2004	4.38	0.36	0.51	91.17	0.12	0.85	0.38	1.74	0.49	0.00
2005	3.91	0.43	0.25	91.57	0.09	1.34	0.33	1.86	0.22	0.00
2006	3.68	0.43	0.23	91.64	0.11	0.85	0.51	2.28	0.26	0.00
2007	4.74	0.45	0.37	88.78	0.12	2.55	0.58	2.07	0.35	0.00
2008	5.02	0.28	0.22	87.25	0.10	1.67	0.45	4.53	0.49	0.00
2009	5.40	0.45	0.34	89.04	0.07	1.16	0.87	2.32	0.34	0.01
2010	6.44	0.42	0.40	87.79	0.09	1.58	0.84	2.20	0.24	0.00
2011	6.65	0.33	0.33	86.26	0.15	3.23	1.02	1.76	0.27	0.00
2012	5.99	0.22	0.24	86.95	0.15	3.26	0.92	2.07	0.19	0.00
2013	7.59	0.20	0.63	79.85	0.10	9.39	0.63	1.42	0.18	0.00
2014	6.80	0.21	0.42	78.39	0.20	7.42	1.10	5.07	0.12	0.26
2015	25.62	0.89	0.82	48.78	0.67	6.06	1.98	14.74	0.28	0.16
2016	75.09	2.18	1.38	0.31	2.17	2.03	3.61	9.26	1.69	2.27
2017	77.84	1.90	4.63	0.00	1.10	1.43	5.15	7.60	0.15	0.21
2018	97.58	0.00	1.81	0.00	0.00	0.19	0.24	0.17	0.01	0.00
متوسط الفترة (2001-2013)	5.1	0.3	0.4	88.9	0.1	2.1	0.6	2.1	0.4	0.0
متوسط الفترة (2014-2018)	56.6	1.0	1.8	25.5	0.8	3.4	2.4	7.4	0.4	0.6

المصدر: "كتاب الإحصاء السنوي"، الجهاز المركزي للإحصاء وزارة التخطيط، الجمهورية اليمنية، اعداد متفرقة

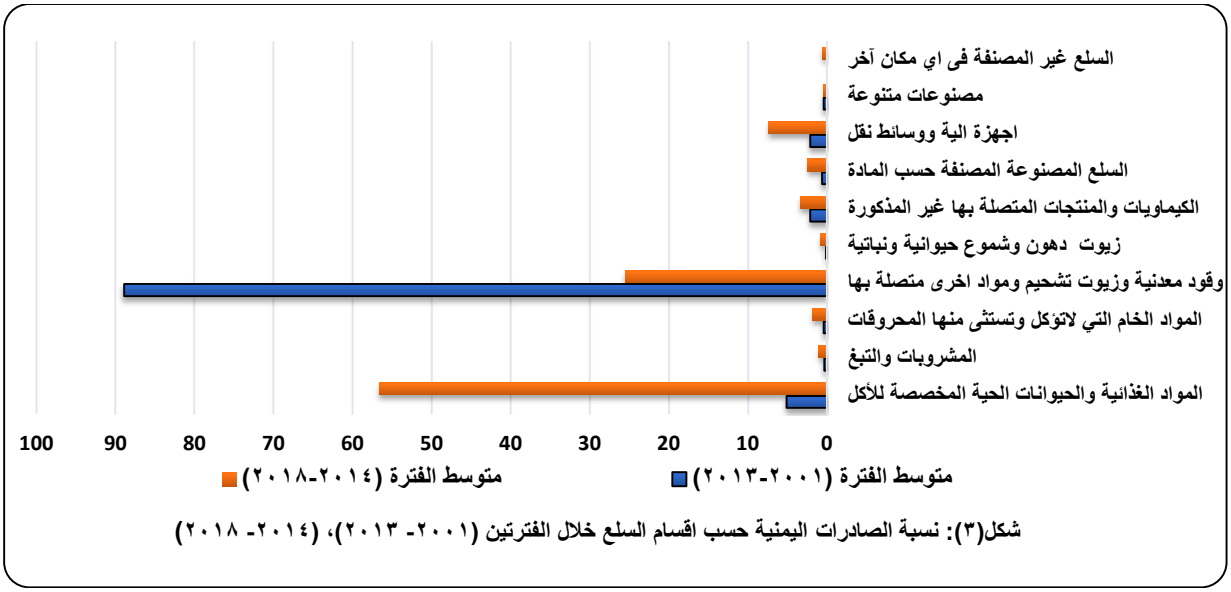

شكل(٣): نسبة الصادرات اليمنية حسب اقسام السلع خلال الفترتين (٢٠٠١- ٢٠١٣)، (٢٠١٤- ٢٠١٨)

	جدول (6): نسبة الواردات اليمنية حسب اقسام السلع خلال الفترتين (2001- 2013)، (2014- 2018)									
السنوات	المواد الغذائية والحيوانات الحية المخصصة للأكل	المشروبات والتبغ	المواد الخام التي لاتؤكل وتستثنى منها المحروقات	وقود وزيوت تشحيم ومواد اخرى	زيوت دهون وشموع حيوانية ونباتية	الكيماويات والمنتجات المتصلة بها غير المذكورة	السلع المصنوعة المصنفة حسب المادة	اجهزة الية ووسائط نقل	مصنوعات متنوعة	السلع غير المصنفة فى مكان اي آخر
2001	29.03	1.41	2.57	12.03	1.94	9.23	16.07	22.90	4.69	0.14
2002	24.73	1.44	2.18	14.65	1.79	8.67	15.13	26.28	5.07	0.05
2003	23.58	1.63	2.14	14.86	1.89	7.85	16.08	26.39	5.51	0.06
2004	24.69	1.56	1.46	12.08	2.02	8.40	14.98	27.42	7.23	0.16
2005	23.43	2.24	1.34	19.34	2.19	8.75	15.18	21.06	6.42	0.06
2006	21.49	1.28	1.03	21.55	1.89	7.98	16.79	22.22	5.69	0.08
2007	22.22	1.03	0.95	21.42	1.56	7.18	15.53	23.98	5.93	0.20
2008	22.34	1.04	0.89	29.05	1.42	6.41	12.35	22.45	3.68	0.37
2009	24.93	1.51	1.11	21.02	1.18	6.92	13.44	23.18	6.63	0.09
2010	24.90	1.33	1.06	23.68	3.32	7.37	13.59	20.91	3.69	0.15
2011	29.34	1.24	0.99	31.08	2.05	6.88	9.87	15.33	3.23	0.01
2012	31.55	1.39	0.86	27.06	2.25	7.62	11.02	14.47	3.74	0.06
2013	25.87	1.25	1.10	32.36	1.83	7.21	10.81	15.71	3.50	0.35
2014	28.89	1.26	1.35	21.86	2.42	7.57	14.20	17.41	4.67	0.37
2015	37.83	1.61	1.12	16.94	3.10	7.19	11.34	14.98	3.81	2.07
2016	35.68	1.23	1.17	16.34	2.53	9.32	16.49	13.01	4.20	0.01
2017	38.93	0.77	1.36	27.26	1.55	5.40	8.96	12.42	3.35	0.00
2018	38.27	0.50	0.82	33.54	1.09	6.92	8.67	6.00	4.19	0.00
متوسط الفترة (2001-2013)	25.2	1.4	1.4	21.6	1.9	7.7	13.9	21.7	5.0	0.1
متوسط الفترة (2014-2018)	35.9	1.1	1.2	23.2	2.1	7.3	11.9	12.8	4.0	0.5

المصدر: "كتاب الإحصاء السنوي"، الجهاز المركزي للإحصاء وزارة التخطيط، الجمهورية اليمنية، اعداد متفرقة

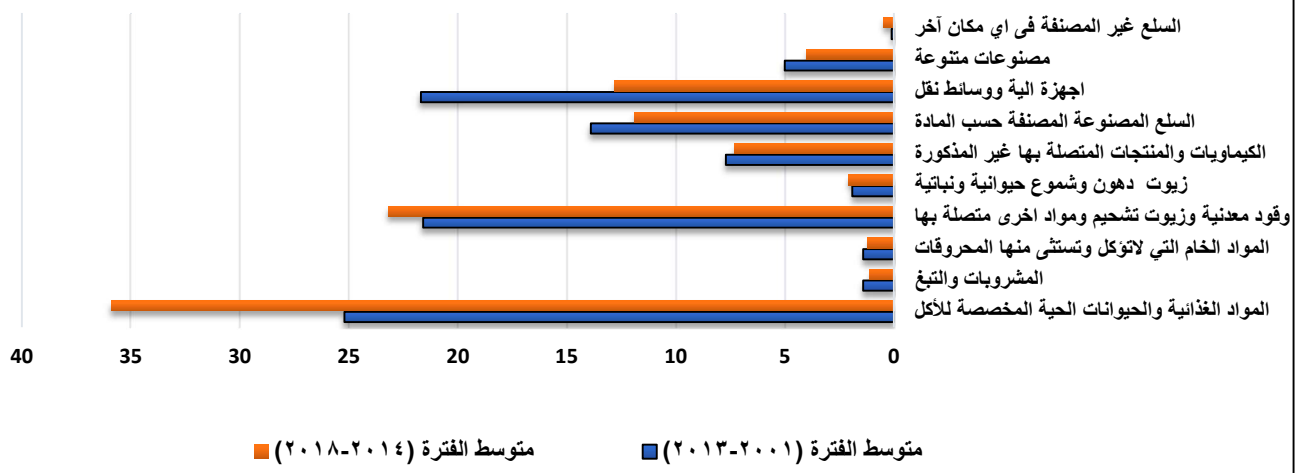

شكل(٤): نسبة الواردات اليمنية حسب اقسام السلع خلال الفترتين (٢٠٠١- ٢٠١٣)، (٢٠١٤- ٢٠١٨)

المراجع

الجهاز المركزي للإحصاء، 2019. كتاب الإحصاء السنوي، للأعوام 2001-2019، الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي صنعاء، اليمن.

السنيدار، عصام احمد، 2009. "الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على السيادة الإقليمية" أطروحة دكتوراه، قسم القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة عين شمس. القاهرة، مصر.

الموفى، احمد الموفى، 2016. "الانفتاح التجاري والتبعية الاقتصادية للخارج دراسة تحليلية مع التركيز على القطاع الزراعي المصري"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي المجلد 26 (1): 1-12.

المرزوقي، عمر بن فيحان، 2005. "التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي"، مكتبة الرشد، المملكة لعربية السعودية.

المخلافي، فيصل سيف، 2002. "آثار تحرير التجارة الخارجية في اتجاهات الاستثمار المحلي في اليمن للمدة 1990-2000"، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد. العراق.

الكهالي، عبد اللطيف محمد، 2008. "انضمام اليمن الى منظمة التجارة العالمية وآثار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات في المصارف اليمنية"، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، تصدر عن جامعة صنعاء، العدد 30: 241-280.

اليماني، سيف احمد،2014. "دراسة اقتصادية لأهم شركاء التجارة الدولية اليمنية مع بداية الالفية الجديدة" رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة صنعاء. اليمن.

حاميم، نجيب عبدالقوي، 2014. انضمام الجمهورية اليمنية لمنظمة التجارة العالمية". وزارة الصناعة والتجارة، مطبعة نجم، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

سليمان، سرحان احمد، واخرون، 2016. "التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية الغذائية العربية ومؤشرات كفاءتها"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (26)، العدد (3.): 1437-1460.

علي، سهام، 2008. "الخلل الهيكلي في التجارة الخارجية الليبية"، مجلة جامعة سبها البحثية والتطبيقية، المجلد(7)، العدد(2): 40-45.

عصام، محمد، 2023. "أثر الحرب في اليمن على الميزان التجاري والتحديدات التي تواجه التجارة الخارجية، ورقة قدمت بندوة أشكال الحرب الاقتصادية وأثارها على الاقتصاد اليمني والمنعقدة في جامعة الجيل الجديد بصنعاء في 30 يناير 2023.

غير معروف، 2006. "أثار تحرير تجارة السلع الزراعية على الدول العربية"، نشرة الافاق، تصدر عن مكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية بوزارة الصناعة والتجارة، اليمن، ص 5.

قائد، خالد قاسم، 2006. "التجارة الخارجية الزراعية تمهيدا لانضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية"، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي(GTZ). صنعاء، اليمن،ص 1- 48.

كليب، علي سيف، 2008. "أثر انضمام اليمن الى منظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات المالية والسياحية "، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

The Impact of Yemen's Acceptance to Join the World Trade Organization on Foreign Trade Efficiency

Nabil Sultan Kasim Haider
Faculty of Agriculture &Veterinary Sciences, Thamar University, Dhamar, Yemen
For corresponding Author: nabilsultanw@gmail.com

ABSTRACT

Yemen's accession to the World Trade Organization was a goal for successive Yemeni governments. In order to achieve this goal, it entered into long and arduous negotiations. Yemen took about thirteen years from the date of submitting the official application for accession. It continued to work hard and make continuous national efforts to achieve this goal. In December 2013, Yemen's application was accepted to become the 160th member of the World Trade Organization. The study aimed to explore the status of Yemeni foreign trade by studying the economic indicators of the status of foreign trade and to know the impact of Yemen's acceptance of joining the organization by identifying the most important indicators of foreign trade efficiency, with a focus on studying these indicators during the two study periods, which were divided into the period before Yemen's acceptance of joining the World Trade Organization as a first period and after Yemen's acceptance of joining the organization as a second period. The study relied on the descriptive and quantitative analytical approach. The study was based on published and other secondary data collected from reports and statistics issued by government agencies. The study concluded that the second period witnessed a decrease in average exports while the average imports increased, so the trade balance deficit increased. It also showed that the average of most economic variables and study indicators in the second period decreased, with the exception of imports and GDP. It also became clear that there was an increase in the degree of concentration of exports and imports in the two study periods. It was found that Yemen did not benefit from providing some transitional periods or from any advantages that would have been provided to Yemen during the transitional period that followed the date of Yemen's acceptance as one of the least developed countries. The study recommended the necessity of national reconciliation, ending the war, and working to reconsider the policies followed in the field of foreign trade for what is in the interest of Yemen, and working with the international community to remove the effects and improve the economic and commercial situation and working with the relevant international bodies.

Keywords: Yemeni Foreign Trade, World Trade Organization

To cite this article: Haider NSQ. 2024. The Impact of Yemen's Acceptance to Join the World Trade Organization on Foreign Trade Efficiency. Yemeni Journal of Agriculture and Veterinary Sciences; 5(2): 32-45.